

القمة العالمية للحكومات تدعو لمواجهة هدر الغذاء



«دبي:» الخليج

أكد تقرير معرفي بعنوان «فقد وهدر الغذاء: حلول منطقة مجلس التعاون الخليجي إزاء هذا التحدي العالمي»، أطلقته مؤسسة القمة العالمية للحكومات بالتعاون مع شركة «أوليفر وايمان» الاستشارية، أهمية دور الحكومات في مواجهة تحديات فقد وهدر الغذاء؛ كونها الأكثر قدرة على التعامل مع هذه التحديات

أشار التقرير إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي أكثر عرضة لتداعيات مسألة فقد وهدر الغذاء، نظراً لمناخها الحار والجاف، وغيرها من العوامل المؤثرة، ما يستدعي تعزيز الجهود للحد من هذه الظاهرة وتطوير وتسريع المبادرات ذات الصلة وسن التشريعات اللازمة لتعزيز الأمن الغذائي وضمان استدامته

وسلط التقرير الضوء على ضرورة تحديد تعريفات ومنهجيات قياس واضحة تنسجم مع البروتوكول العالمي لفقد وهدر الغذاء؛ الأمر الذي يساهم في تقييم حجم التحدي على نحو ملائم

وأكد محمد الشرهان نائب مدير مؤسسة القمة العالمية للحكومات، أن التقرير يعكس أهمية الشراكة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، في تعزيز جهود الحكومات لتحقيق الأمن الغذائي للمجتمعات من خلال مكافحة هدر الطعام، وابتكار برامج عمل وحلول مستدامة ودعم جهود الإنتاج الوطني، والاستهلاك المستدام للوصول إلى المستهدفات العالمية في الأمن الغذائي.

وقال إن القمة العالمية للحكومات من خلال إصدار هذا التقرير، تبرز أحد التحديات الرئيسية التي تواجه حكومات المنطقة بشكل خاص وحكومات العالم عموماً، وتوفر منصة عالمية لتمكين الحكومات وتعزيز جاهزيتها للمستقبل.

وقال صبري حمادة، مؤلف وشريك لدى «أوليفر وايمان»: «أولت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، هذه المسألة، مستويات من الأهمية، حيث تتسبب مسألة هدر وفقدان الغذاء في العديد من التبعات الاجتماعية والبيئية». «والاقتصادية، وبالتالي أصبح من الضروري التعاون لإيجاد الحلول وتنفيذها بما يضمن أمن العالم مستقبلاً».

وتطرق التقرير إلى تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بأن عدد الأشخاص الذين يعانون الجوع المزمن وصل إلى 828 مليون نسمة عام 2021، مع توقعات بتفاقم الوضع في المستقبل، إضافة إلى تقديرات بأن عدد سكان العالم سيصلون بحلول عام 2050 إلى 9.77 مليار نسمة، ما سيشكل ضغطاً على سلاسل القيمة الغذائية في العالم.

ويعد فقد وهدر الغذاء عنصراً رئيسياً من عناصر الأمن الغذائي، وتقدر «الفاو» نسبة فقد وهدر الغذاء بنحو ثلث الإنتاج العالمي الحالي من الأغذية سنوياً. ويرى الخبراء أن هناك فرصة للقضاء على الجوع في العالم في حال الحفاظ على الأغذية من الهدر.

وأشار التقرير إلى أن الحكومات تمتلك الوسائل المناسبة للتأثير في سلوك القطاع الخاص، من خلال الحوافز والمخالفات، في الوقت الذي ربما يفتقر فيه هذا القطاع إلى الحوافز المناسبة للحد من الآثار السلبية التي يسببها فقد وهدر الأغذية على البيئة والموارد الطبيعية.